تطوّر المجتمع

التطوّر الذي انتقل اليه المجتمع يتألف من ثلاثة وجوه: الأول الاقتصادي؛ والثاني السياسي والسياسي ـ الاجتماعي؛ والثالث الثقافي والثقافي ـ الاجتماعي. الوجه الاقتصادي يتمثّل بالتحول البطيء البورجوازي (الكومبرادوري والصناعي)، اعتباراً من أيام الاحتكاك الاولى بأوروبا في ظل العثمانيين، أو في ظل الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا. هو الآن قوي نسبياً، وواسع، وأدخل تغييرات في البنى الاجتماعية، ولكنه لا يزال، اجمالاً، من المنظور الاقتصادي، متخلفاً، ولا يزال تأثيره في البنى الطائفية ـ القبلية غير كاف. والوجه السياسي والسياسي ـ الاجتماعي يتمثّل، أولاً، باستقلال الاقطار العربية عموماً، وتكوينها دولاً ذات أهمية دولية نسبية، اقتصادية وسياسية، وذات تأثير متزايد في مجرى الأحداث العالمية؛ ويتمثّل ثانياً بتحوّل البنى الاجتماعية، هنا وهناك، قليلاً أو كثيراً، حيث نشأت طبقة عاملة ذات فعاليات سياسية، ونقابية، ونشأت فئات بورجوازية عليا، وفئات بورجوازية صغيرة، ذات فعاليات سياسية أيضاً؛ ويتمثّل، ثالثاً، بحركات حزبية ونقابية ونشاطات اجتماعية (من طريق الجمعيات، أو الاندية الثقافية، أو العلمية، أو الرياضية، أو الخيرية، الخ). والوجه الثقافي والثقافي الاجتماعي يتمثّل في الانتشار الأوسع، فالأوسع، للتعليم وللثقافة وللاختصاص، وفي التزايد المستمر للمؤسسات العلمية، والثقافية، مثل الجامعات والمعاهد، ومثل دور النشر، ومثل الأندية والجمعيات العلمية والثقافية، ومثل النشاطات في عقد المؤتمرات والندوات الثقافية والعلمية، وفي الاشتراك في المؤتمرات المماثلة الدولية.

هذه الصورة الاجمالية للمجتمع العربي تنطوي على ايجابيات كثيرة، استفادت منها القوى الوطنية والتقدمية، ويمكن ان تستفيد منها في المستقبل بشكل أفضل بكثير، اذا ما انتهجت استراتيجية صحيحة تأخذ في اعتبارها مختلف المعطيات العربية والدولية.

في الخمسينات، والستينات، شهدت المنطقة العربية موجة كبرى لحركة التحرر الوطني العربية، المتمثّلة في الشرق اجمالاً بقطبي عبد الناصر والبعث العربي الاشتراكي، وفي شمال افريقيا بالكفاح التحرري في تونس والجزائر ومراكش. في تلك الفترة، اهتزت المنطقة العربية، بمجموعها، وبدت الأمور وكأن المجتمع العربي تجاوز كل رواسبه الطائفية ـ القبلية، وسار في طريق وطني، وتقدمي، بل جرت في بعض البلدان العربية بدايات هامة في انتهاج طريق التطوّر اللارأسمالي.

لكن انحسرت تلك الموجة الى حدّ كبير، بفعل عاملين كبيرين: الأول هو عطالة البورجوازية الصغيرة، التي عرقلت، أو جمّدت، وأحياناً خرّبت التحوّلات التقدمية، وتحوّل بعض فئاتها الفاعلة، بشكل مقصود أو غير مقصود، الى أداة تراجع؛ والعامل الثاني كان في هزيمة العام ١٩٦٧ في الحرب العربية ـ الاسرائيلية. لقد ضعف رصيد المنحى التقدمي بعد الهزيمة، لأنه يحمل تاريخياً، فعلاً، جزءاً كبيراً من المسؤولية عن ذلك، وجاء ضعف الرصيد لصالح الطرف الآخر على الساحة العربية، وهو المؤلف من التيار المعتدل، أي الموالي للرأسمالية الدولية وذي المصالح المشتركة، قليلاً أو كثيراً، مع تلك الرأسمالية. كان ذلك على شكل المزيد من «الانفتاح» الاقتصادي، هنا وهناك، وعلى شكل «تصحيح» مسار عبد الناصر بعد وفاته، واقامة «الديمقراطية»، التي لها أنياب، «المؤمنة»، التي انتهت الى سفر الرئيس «المؤمن» الى القدس، والى التطورات، التي تلت ذلك. بهذه الطريقة، احتلت التيارات العربية المسماة بـ «المعتدلة»، قطاعات نفوذ أوسع، فأوسع، وأصبحت، بالمال وبالدور الذي صارت تقوم به، هي المهيمنة على المنطقة. امّا «التقدمية»، فقد بدت عاجزة، ضعيفة، ليس لديها ما تقدمه. في الاطار عينه، أصبح نفوذ الادارة الاميركية في البلدان العربية كأنه قدر المنطقة.